

تاريخ القبول: 2018/10/28

تاريخ الإرسال: 2018/09/28

تمويل الاستثمار السياحي في الدول العربية غير النفطية  
- عرض تجربة المغرب -

**Financing of tourism investment in non-oil Arab  
countries**

**- View the experience of Morocco -**

شاقور جلطية فايذة

طالبة دكتوراه

faizachakor@gmail.com

جامعة الشلف

أ.د. حاكمي بوحفص

hakmib2001@yahoo.fr

جامعة وهران

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحليل واقع الإستثمار السياحي في الدول العربية غير النفطية. من خلال عرض تجربة المغرب في تمويل هذا القطاع والتي وضعت مجموعة من الآليات لتوفير التمويل لتحقيق هدفها في تعزيز عرضها السياحي بكل متطلباته، ثم تقييم أثرها على تصنيف المغرب نسبة إلى بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع السياحي، حيث سعت المغرب إلى الاستعانة بالفوائض المالية للدول العربية النفطية وصناديق التنمية على مستوى هذه الدول وكذا مؤسسات التمويل الدولية، وذلك بالتعاون مع جهات التمويل المحلية عبر خلق صناديق متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي وفق رؤية 2020.

**الكلمات المفتاح:** الاستثمار السياحي، التمويل الداخلي، الاستثمار الأجنبي، مؤسسات التمويل العربية، الدول العربية غير النفطية.

**Abstract :**

Through this research we seek to analyze the reality of tourism investment in the Arab countries Non-oil. By presenting Morocco's experience in financing this sector Which developed a toolkit to provide financing In order to achieve its objective .And then assess their impact on the classification of Morocco Relative to some indicators of the tourism sector, Where Morocco sought to use the surpluses of the Arab oil countries, In cooperation with local funding agencies Via creating specialized funds In financing tourism investment in accordance with Vision 2020.

**Keywords:** tourism investment, domestic finance, foreign investment, Arab finance institutions, non-oil Arab countries.

**المقدمة:**

يحظى قطاع السياحة باهتمام كبير من قبل الدول العربية غير النفطية بما فيها المغرب، اذ تعول عليه هذه الاقتصادات لدعم التنمية .وقد تواجه استثمارات القطاع ركودا بفعل الاحتياجات المالية الضخمة التي يتطلبها القطاع، وشح مصادر التمويل، بفعل الازمة الاقتصادية. حيث يعتبر المغرب احدى الدول العربية غير النفطية و التي لا تملك موارد محلية كبيرة لتمويل القطاع السياحي، لذلك وضع عدة استراتيجيات وبرامج لتطوير الاستثمار السياحي من خلال رؤية 2010 ورؤية 2020 .

**إشكالية البحث:** ما هي الاليات المعتمدة في المغرب لتمويل الاستثمارات السياحية في ظل عجز التمويل المحلي عن دعم استراتيجيات النهوض بالقطاع ؟.

**فرضيات البحث:**

- يعتمد المغرب على صيغ تمويل غير تقليدية من خلال الاعتماد على مصادر تمويل خارجية في دعم الاستثمارات السياحية.
- تركز الاستثمارات السياحية بالمغرب بالأساس على الاستثمار الاجنبي المباشر وفتح حصص امام المساهم العام.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في انه يعالج مشكلة هيكلية في الاقتصاد العربي وبالرغم من الفوائض المالية على مستوى المنطقة، تعاني القطاعات الحيوية و منها السياحة من عجز في التمويل، ما يضعف من تنافسيتها السياحية. الورقة البحثية ستبرز مدى التعاون على هذا المستوى من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من تجربة المغرب بوصفها رائدة في مجال الاستثمار السياحي على المستوى العربي.

**أهداف البحث :** نهدف من خلال هذا البحث الى ما يلي :

- اعطاء مفاهيم اساسية حول الاستثمار السياحي .
  - تحليل واقع الاستثمار السياحي في الدول العربية غير النفطية بما فيها المغرب .
  - أهم المجهودات والخطوات التي سارت عليها المغرب فيما يخص توفير التمويل لتحقيق هدفها في تعزيز عرضها السياحي بكل متطلباته.
  - واخيرا ، تقييم تلك الخطوات و اثرها على تمويل القطاع السياحي في المغرب .
- منهجية البحث:** تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك لوصف وتحليل الاستثمار السياحي من حيث الكم، وايضا لعرض طرق واليات التمويل المتاحة لهذا النوع من الاستثمار في المغرب، في محاولة لاستنتاج اثرها، والاستفادة من هذه التجربة كهدف ثاني.

**محاور البحث:** لدراسة الموضوع تم تقسيمة للمحاور الاتية :

أولاً: مفاهيم حول الاستثمار السياحي.

ثانياً: واقع الاستثمار السياحي في المغرب والدول العربية غير النفطية .

ثالثاً: مصادر تمويل القطاع السياحي في المغرب ودراسة وضعيته وفق مؤشرات مختارة .

**أولاً: مفاهيم حول الإستثمار السياحي**

**1- مفهوم السياحة والاستثمار السياحي:** تعرف المنظمة العالمية للسياحة WTO السياحة بانها " نشاط من الانشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه و لمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها، على أن لا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل " <sup>1</sup>.

فيما عرفته المنظمة العربية للسياحة على أنه: " توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية وغيرها...، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض وشركات التسويق و الترويج والإعلام وغيرها، أو في جانبي العرض والطلب، ولا تقتصر رؤوس الأموال على الأموال الوطنية، وإنما ينضم إليها رأس المال الأجنبي من خارج الدولة، ويرتبط ذلك بتوفير مناخ ملائم من إكتمال البنى الأساسية والتشريعات الميسرة، والحوافز التشريعية، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة، كما يعد توفير دراسات جدوى المشاريع السياحية عنصراً أساسياً في جذب الاستثمار إليها".<sup>2</sup>

**2- أنشطة الاستثمار السياحي:** تتعدد المجالات التي من الممكن الإستثمار فيها في مجال السياحة، إذ يرتبط القطاع بالعديد من القطاعات الأخرى إضافة إلى فرص الإستثمار المباشر بهذا النشاط ، ويمكن اجمال هذه النشاطات في الآتي<sup>3</sup> :

أ- **مجال الإيواء السياحي:** ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية، الشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة أو التكميلية.

ب- **مجالات الترفيه:** يضم المقاهي والمطاعم والمساح ومحطات الاستراحة والحمامات المعدنية والعلاجية.

ت- **مجال النقل والمواصلات:** يضم مختلف الاستثمارات الحكومية في المطارات والموانئ والأرصفة والطرق البرية، إضافة إلى استثمارات الإتصالات والمرافق السياحية.

ث- **مجال التعليم والبحث العلمي:** وتشمل الكليات والمدارس ومراكز الدراسة السياحية، لإعداد إطارات القطاع.

ج- **مجال الإدارة السياحية التكميلية:** يشمل انشاء البنايات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة هذه البنايات ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة وحاسبات و لوازم أخرى .

ح- مجال الترويج والاعلام السياحي: يضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز وكل النفقات المخصصة لطبع البوستات السياحية عن الدول، وعن معالمها و ما يلزم خدمة الاعلام السياحي.

خ- مجال المسح السياحي: ويعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح و ما يرافقها من انفاق اخر للإحصاء السياحي.

### ثانيا : واقع الاستثمار السياحي في المغرب والدول العربية غير النفطية

1- واقع الاستثمار السياحي في المغرب: يعتبر القطاع السياحي أهم القطاعات الاقتصادية بالمغرب سواء من حيث جلب العملة الصعبة أو تشغيله لليد العاملة. إذ سجل في سنة 2016 ما مجموعه 6.5 مليار دولار من المداخيل بالعملة الصعبة وساهم بـ 7% من الناتج الداخلي الخام، كما انتقل عدد السياح من 9.3 مليون في 2010 إلى 10.3 مليون سائح في 2016 ووصل في 2017 إلى 11 مليون سائح. حيث منذ بداية الاستراتيجية المغربية لدعم السياحة تم تجسيد برنامج رؤية 2010، من خلاله تم انجاز 190 فندقا جديدا حتى سنة 2014، وتوفير 9000 سرير اضافي، لتبلغ في المجموع 40 الف سرير . منها 53 في السياحة الثقافية و 36 مجال السياح الساحلية و 10 في مجال السياحة الطبيعية<sup>4</sup>. والتي مست بالخصوص المناطق الحضرية الاربع وهي: مراكش اغادير، الدار البيضاء وطنجة، ليبقي العرض متواضعا في باقي المناطق الريفية منها بالخصوص. ثم بعده سطر برنامج رؤية 2020، وذلك لخلق 200000 سرير جديد، لتكون بذلك الطاقة الاجمالي هي 374.180 سرير، اي بمعدل نمو سنوي قدره 7.9%، وهو معدل أعلى بقليل من ذلك المحقق في رؤية 2010 ، نتيجة مشاكل تمويل مشاريع المخطط الأزرق<sup>5</sup>. و الجدول التالي يبين حجم الاستثمار السياحي بالمغرب :

جدول رقم (01): حجم الاستثمارات السياحية في المغرب 2007-2023 ( بالمليار درهم مغربي ، الاسعار الحقيقية لعام 2012)

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2023
الاستثمارات السياحية	26.2	30.2	28	27	25.5	27.6	29.1	52.2
توقعات								

المصدر: مصطفى سيد مكاي، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربي - الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد 193، 2014، ص 51.

نلاحظ نمو الاستثمارات السياحية في المغرب بالرغم مما عرفته دول شمال افريقيا من احداث، اثرت بشكل سلبي على مستوى الطلب السياحي ومستوى الاستثمار ايضا، ويرجع تقرير التنافسية العالمية نمو الطلب في المغرب إلى ما اتخذته الحكومة المغربية من اجراءات ترويجية فعالة عرفت " بخطة الطوارئ" التي تبناها المكتب المغربي للسياحة، والذي اتجه إلى تكثيف الجهود التسويقية لإستقطاب السائحين المغاربة المقيمين بالخارج، وجذب ما بين 5 إلى 6 مليون سائح دولي. ونتيجة هذه الحركية الاستثمارية، حسنت المغرب توقعها ضمن الدول العربية في مجال الاستثمار السياحي.

2- الاستثمار السياحي في الدول العربية غير النفطية: حققت كل من تونس الأردن وجمهورية القمر، مستوى لا بأس به في مجال الاستثمارات السياحية، إذ كانت نسب الاستثمار إلى اجمالي الاستثمار المحلي مرتقعا واعلى من المعدلات العالمية، غير أن نمو الإستثمار كان أقل من المحقق عالميا .أما سوريا فكانت نسبة ومعدل نمو الاستثمارات بها أقل من المعدل العالمي.

في مصر، كان حجم الاستثمار بها في المجال السياحي بحدود 35 مليار جنيه في المتوسط من 2007 إلى 2010، ليتراجع في 2011 الى حدود 30.7 مليار جنيه، وفي 2013 كانت الاستثمارات السياحية حوالي 31.4 مليار جنيه.حيث تعتبر نسبة الاستثمارات السياحية في مصر حسنة مقارنة بباقي الدول العربية والتي بلغت 16.3 بمعدل نمو 10.6 سنويا ( تستقطب مصر لو حدها من الاستثمارات العربية

ما يقارب 3883.7 مليون جنيهه من 2003 الى 2015 )، ويتوقع أن تصل إلى 52 مليار جنيهه في 2023. بمعدل نمو مقداره 5.2.

ثم نجد لبنان والتي تعتمد على مداخيل السياحة الاجنبية، كانت الاستثمارات السياحية تمثل 11.8 من الاستثمارات المحلية ، بمعدل نمو سنوي قدره 12 و هو معدل نمو جيد . إذ تشير بيانات الاستثمار عن نمو ايجابي سنوي منذ 2007، ارتفع الإستثمار من 2008 إلى 2010 إلى 1896.7 مليار ليرة لبنانية والى 2027.8 مليار ليرة في 2013، وتتوقع المنظمة العالمية للسياحة ان يصل الى 3776 مليار ليرة في 2023.

وقد سجلت تونس من سنة 2007 الى سنة 2012 ، نموًا متذبذبًا في الاستثمار السياحي، إذ انخفض من 1826.6 الى 1715.4 مليون دينار تونسي، ليواصل التراجع حتى 2012، حيث سجل الارقام التالية في السنوات 2009، 2010، 2011 و 2012 على التوالي: 1567.3 مليون دينار، 1511.2، 1347.4، 1308.7، 1266.4 مليون دينار، و يرجع السبب في تراجع الاستثمار الاحداث الامنية و موجة الربيع العربي، أين تراجع الطلب الأجنبي على السياحة في تونس بشكل ملفت، وتشير التوقعات أن يصل حجم الاستثمارات في تونس في 2023 الى حدود 1908.7 مليون دينار تونسي.

أما الأردن، رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لإنعاش القطاع، إلا أن جميع مؤشرات القطاع تأثرت بالأحداث في المنطقة، فلم يتجاوز الإستثمار السياحي في 2013 ما قيمته 403 مليون دينار أردني، حيث عرفت سنة 2007 و 2008 استثمارا مقداره: 460.7 و 445.9 مليون دينار أردني على التوالي، فيما تشير توقعات المنظمة العالمية للسياحة ان يصل الاستثمار إلى 627.6 مليون دينار أردني افاق 2023<sup>6</sup>.

في المجمل، يحيط التفاؤل بنمو القطاع السياحي مستقبلا، خاصة في الدول ذات الجذب السياحي العالي نسبيا كالمغرب، ما سيرفع من مستويات الاستثمار المباشر وغير المباشر ( في القطاع و خارج القطاع )، وزيادة في الإيرادات من العملة

الاجنبية، ما قد يحل جزءا من مشكل العجز في تمويل القطاع التي تعرفه هذه الدول.

ثالثا: مصادر تمويل القطاع السياحي في المغرب ودراسة وضعيته وفق مؤشرات مختارة

يعد الاستثمار السياحي من القطاعات التي تعول عليها الدول العربية غير النفطية، منها المغرب، لتعزيز العرض السياحي و تنويع المنتجات المعروضة للسائح الاجنبي .و يعتمد الاقتصاد المغربي أساسا على الاستثمار الخاص إذ يشغل الأخير بـ 85 % من اليد العاملة، و يمثل 57% من ناتج الاقتصاد .و يواجه هذا الإستثمار خاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 20 تحديا ، لعل أهمها هو مشكل التمويل، بالتحديد الحصول على رأس المال الاولي، والتعقيدات البنكية في محاولة الحصول على القروض. لذلك سنعرض في الاتي، أهم مصادر تمويل المشاريع السياحية بالمغرب بكل أحجامها:

**1-مصادر التمويل المحلية:** تضم كل من ما ترصده الحكومة من تخصيصات مالية اضافة إلى إستثمار الهيئات الاجتماعية وجمعيات العمال والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية. وعلى استثمارات القطاع الخاص بالسياحة، إضافة إلى المصادر المتعددة الاطراف كالبنوك والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار .

أ- القروض البنكية: في سنة 2010، 2.9 % من قروض البنوك إلى الاقتصاد كانت موجهة للقطاع السياحي، واشتركت مختلف البنوك المغربية في رصد ما يقارب 24 مليار درهم لتمويل مشاريع رؤية 2020<sup>7</sup> . ونظرا لاحتياجات التمويلية لبعض الانشطة السياحية الكبرى، تم تحويل صندوق القروض العقارية الى القرض العقاري والفندقي. إذ تحتاج الفنادق لقرض طويل الاجل مدته 10 سنوات من أجل اقتناء التجهيزات، و 20 سنة لبناء وتشيد الفندق بالكامل. كما يستفيد المغاربة المغتربون من خدمات بنك الأمل في الاستثمار، اذ يغطي البنك قروضا طويلة و قصيرة الأجل بشرط ان تكون مساهمة المستثمر الخاص أكثر من 20 % من قيمة المشروع، و قد تصل مدة القرض الى 15 سنة .



ب- صناديق تنمية الإستثمار السياحي: بالإضافة إلى البنوك التجارية الداعمة لتمويل القطاع في المغرب، تم خلق صناديق استثمارية وطنية لدعم نشاط و تنمية المشاريع السياحية، وتتشكل هذه الصناديق من: *actif invest, madef,, H.capital, Saham hotels*

• **الصندوق المغربي للتنمية السياحية:** يشارك في الصندوق اطراف عدت منها البنوك ومؤسسات مالية عربية واسيوية، وإلى مساهمة من صندوق حسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• **شركات الإستثمار العقاري:** تعمل هذه الشركات كمحرك تمويل لفائدة بناء الوحدات العقارية التجارية كالفنادق.

• **صندوق الضمان:** يهدف هذا الصندوق أيضا إلى ضمان القروض البنكية متوسطة وطويلة الأجل والمتخصصة لتمويل مشاريع الإيواء والتشيط السياحي وذلك في حدود 60 % من أساس القرض بالنسبة للمشاريع الواقعة داخل المحطات البحرية المدمجة في إطار المخطط الأزرق، و 50 % من أساس القرض بالنسبة للمشاريع خارج المحطات المذكورة، ويحدد سقف خطر الضمان في 50 مليون درهم للمشروع.

• **صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية:** يشارك هذا الصندوق في تمويل العديد من القطاعات في البلاد، من بينها مساهمة في صندوق التنمية السياحية منذ 2006 بـ 15 مليار درهم، بالتعاون مع مؤسسات وصناديق عربية واسيوية، ومساهم نسبية من الدولة. وذلك لتمويل برامج تنمية القطاع من 2011 الى 2020<sup>8</sup>.

• **صندوق دعم الإستثمار الخاص بالمغربيين المقيمين بالخارج:** يشرف هذا الصندوق على تمويل مشاريع إنشاء المقاولات أو توسيعها في المغرب، يتم تمويل المشاريع كالاتي<sup>9</sup>:

- المساهمة المادية لمغارب مقيمين بالخارج، بما لا يقل عن 25% من القيمة الاجمالية للمشروع الاستثماري في شكل مساهمة بالعملة الأجنبية، يتم دفعها أو تحويلها إلى حساب بالدرهم مخصص للمشروع .

- أما الصندوق فيساهم بـ 10% من قيمة المشروع. ويتم تمويل الباقي من البنوك أو أي مساهمات أخرى.

• **صندوق الضمان المركزي:** يهدف أساسا لتسهيل حصول المقاولات على قروض الاستثمار، وذلك في إطار إتفاقيات مبرمة مع المؤسسات البنكية، ويحدد سقف القرض في 20 مليون درهم للمشروع و 20 % للمقولة. وخلال 2015 نمت أنشطة الصندوق بـ 30 %، وبلغ حجم القروض المضمونة الممنوحة إلى 17 مليار درهم لفائدة 5000 مقاول و 25000 فرد. وقد ارتفع التمويلات المشتركة الممنوحة بـ 70% بفضل ارتفاع تمويلات صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة .

• **صندوق الضمان للمقاولات الصغرى والمتوسطة:** يضع الصندوق عدة خطط لدعم ومساند هذه الأنشطة عبر تخصيص ما قيمته 11 مليار درهم، لتمويل 10 الاف مقولة.

• **صندوق التمويل المشترك -رونوفوتيل:** وهو صندوق تمويل مشترك مع البنوك مسخر من أجل تأهيل وحدات الايواء السياحي، وهو مخصص لتمويل مشاريع الاستثمار المادي وغير المادي باستثناء تلك التي تهدف إلى الزيادة في عدد الاسرة ويهدف هذا الصندوق الى تمويل المشاريع المتصلة بالتجديد والترميم وايضا المتصلة بإعادة تموقع المنتج و تحسين جودة الخدمات<sup>10</sup> .

• **المساندة السياحية:** من جهة اخرى ومن أجل دعم تنافسية الشركات السياحية لقد وضع برنامج "مساندة سياحية " الذي يهدف إلى مرافقة أكثر من 600 مقولة صغرى ومتوسطة سياحية إلى 2020، في سعيها للتأهيل ودعم التنافسية. وتتم هذه المرافقة عبر تمويل الدراسات والبحث المتصل بمختلف ميادين التنظيم والمقولة.

• **صندوق ضمان المشاريع السياحية:** يهدف الصندوق إلى وضع آلية لضمان القروض البنكية الممنوحة لإنجاز مشاريع الإيواء، والتنشيط السياحي ذي الحجم المتوسط والكبير. وتسمح هذه الآلية بحل إشكالية ديون البنوك من خلال تقاسم

المخاطر التي تتحملها هذه الاخيرة .وقد ساهم الصندوق بـ 14 مليار درهم كقيمة استثمارية في المشاريع السياحية منذ 2016.

**2- مصادر التمويل الدولية والعربية:** وقعت المغرب على العديد من اتفاقيات تمويل التنمية مع جهات ومؤسسات عربية واجنبية، والمشايخ السياحية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ تبنيتها لمخططات تنمية قطاع السياحة، قد لا يسع البحث لعرضها بالمجمل، لكنها انقسمت إلى استثمارات لتعزيز البنى التحتية الاساسية في المغرب واخرى لتقوية المؤسسات المصرفية من خلال المساهم في رأس المال، واتجهت الباقي إلى انشاء صناديق الدعم المالي والفني المختلفة، سنعرض فيما يأتي أهم تلك التمويلات.

**أ- تمويل البنى التحتية والمساهمة في صناديق التمويل:** ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل مشروع ضخم في البنية الأساسية هدفه ربط شبكات الكهرباء في تونس والجزائر والمغرب، عام 2001. وانشاء شبكات الإتصال من خلال إنشاء محطة أرضية .وقد استحوذت دول المغرب العربي على 38.3 من القروض المعتمدة من الصندوق خلال الفترة 1974-2004. منها 13% للمغرب. وذلك بأنواع مختلفة من القروض، منها قروض من الصندوق وقروض مجمعة أو عن طريق المساهم في رأس مال المشروع.

كما تنشط مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في المغرب، وله صيغ تمويل عدة القروض، المساهمة في رأس المال، البيع لأجل، المساعدة الفنية، خطوط التمويل. وفي سنة 2008، ساهم البنك بتمويل البنى التحتية بقيمة بلغت 154 مليون دولار أمريكي، وكانت هذه المنحة جزءا من أربع اتفاقات تمويل لصالح المغرب. ويعتبر الاخير المستفيد الأكبر من تمويلات البنك، حيث ناهز حجم القروض خلال السنوات الثلاث الماضية 610 مليون دولار و40 مليار درهم منذ نشأة البنك سنة 1975. وأهم المشاريع كانت بناء السدود ومحطات الكهرباء، محطتين حراريتين، الطريق السيار ( فاس-وجد - بربع كلفتها الاجمالية ). كما يمكن للبنك تقديم أدوات تمويلية

إسلامية كالإجارة والمرابحة، أو تمويل دراسات الجدوى التكميلية والاسهام في برامج تطوير القطاع الخاص، و توفير خطوط تمويل للبنوك المغربية.<sup>11</sup>

أما الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ساهم حتى نهاية 2003 بـ 13.8% من قروضه المقدمة في دعم مختلف المشروعات في المغرب<sup>12</sup>.

وتختلف أدوات دعم الإستثمار من طرف المؤسسة الدولية للتمويل، حيث قدمت المؤسسة في 2013 خدمات استشارية فيما يخص تطوير البنية التحتية في المغرب وكذا دعم التنمية للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر، عن طريق تحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز قدرة المشروعات. أما تطوير البنية التحتية فكانت عن طريق الخدمات الاستشارية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي 2013 أسست المؤسسة صندوقا بالتعاون مع البنك الدولي بهدف زيادة فرص حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على التمويل. وفي هذا الصدد قدمت المؤسسة 150 مليون دولار في صورة تمويلات مختلفة في المنطقة، منها 240 مليون دولار بالمشاركة في رأس مال البنك الشعبي المركزي المغربي. وإطلاق مشروع استشاري لتطوير أطر ضمان الجودة لقطاع السياحة بالتنسيق مع البنك الدولي، من شأن المبادرة توفير 10000 شاب مغربي في غضون خمس سنوات.<sup>13</sup> حيث يمتد نشاط المؤسسة في المغرب، إلى تمويل مشاريع معالجة المياه، حيث رصدت المؤسسة قروضا بقيمة 50 مليون دولار لشركة ميتيتو<sup>14</sup>. حيث ساهمت الشركة العربية للاستثمار بإنشاء شركة رياض السوالم الناشطة في ميدان السياحة والعقار بالمغرب بقيمة 2 مليون دولار، ما يمثل 33% من قيمة راس المال.<sup>15</sup>

كما تم تأسيس الهيئة المغربية للاستثمار السياحي تحت اسم " وصال كابيتال " عبر شراكة بين مؤسسات تتبع الصناديق السيادية في قطر والامارات والكويت فضلا عن المغرب، بهدف استثمار ما بين 2.5 و 4 مليار دولار في المشاريع السياحية المؤسسات المعنية تشمل قطر القابضة وبار للاستثمار التابعة لصندوق ابو ظبي وصندوق الأجيال الكويتي والصندوق المغربي للتنمية السياحية، فمن شأن الأموال

المستثمرة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ضمن رؤية 2020 من قبيل تطوير المرافق العامة و بالتالي النمو الاقتصادي و ايجاد فرص عمل للمواطنين.<sup>16</sup>

فاستثمارات قطر في المغرب لتمويل السياحة، شملت عدة اتفاقيات بين الطرفين منها انشاء هيئة مشتركة للاستثمار في المغرب وصندوق استثمار مشترك بقيمة 2 مليار دولار، وذلك لتمويل المشروعات التنموية الكبرى. أضف إلى فتح التمويل من بنك قطر الدولي الاسلامي وذلك بتأسيس بنك إسلامي و شركة تأمين إسلامية.

**ب- الشراكة - الاستثمار الاجنبي المباشر:** تمثل الشراكة الأجنبية أو الإستثمار المملوك بالكامل لأجانب في السياحة أحد أهم الركائز التي سعت المغرب مبكرا للاستناد إليها من خلال تهيئة مناخ الأعمال الجاذب وتوفير فرص عديدة للاستثمار. بذلك تكون المغرب قد فتحت بداية التسعينات الباب أمام هذا النوع من التمويل، الجدول الموالي يلخص قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السياحة خلال برنامج رؤية 2010، والذي يمتد من 2001 الى غاية 2010.

جدول رقم (2): الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع السياحي بالمغرب خلال الفترة 2001-2009 الوحدة: مليون درهم

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار السياحي	332.4	408.6	186.2	1430.8	3080.3	7828.3	12421.7	5693.7

المصدر: Aziz Hmioui, Attractivité du Maroc pour l'investissement direct étranger : cas de l'investissement touristique , revue marocaine de gestion et d'économie , n° 02, janvier –mai 2010.p 17

نلاحظ حسب الجدول، ارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية في السياحة بداية من سنة 2001، حيث عرفت نموا سنويا حتى 2007، لتتخفف في 2008 إلى ما يقارب 6 ملايين درهم. وأكبر المستثمرين في المشاريع السياحية كان<sup>17</sup> : فرنسا الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، اسبانيا، البحرين.

وبين سنتي 2008 و 2015 بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية 32.6 مليار درهم وابتداءً من 2010 تعدى حجمه المعدل الاقليمي لدول المغرب العربي غير متأثرة بموجة الربيع العربي كما الحال في تونس في 2016 واستقطبت المغرب 0.4% من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي للبلدان النامية ، و 5% في الدول الافريقية. وفي 2017 و 2018 كانت المغرب ضمن المراكز الاولى افريقيا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .<sup>18</sup> حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية 663 مليون اورو واكبر الفاعلين في المجال السياحي، كانت الشركات الاتية: اكور، ريسما، فرام كلوب ميد، سيفيار، دومين دامانار، ناماسكار، كما تمول فرنسا مشاريع اخرى عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية .<sup>19</sup>

**3-وضعية تمويل المشاريع في المغرب حسب مؤشرات مختارة:** لغرض معرفة مدى نجاح سياسات وأدوات التمويل التي توفرها المغرب لمختلف المشاريع الاستثمارية لا بد من الاستعانة ببعض المؤشرات التي تنشرها هيئات دولية، تسمح هذه المؤشرات بإجراء مقارنة بين دول ضمن نفس مميزات الاقتصاد، ودول اخرى رائدة في هذا المجال .

أ- **مؤشر تنافسية السفر والسياحة الخاص بالبنى التحتية:** في 2008 و 2009 اي خلال برنامج رؤية 2010، لم تحسن المغرب من تصنيفها ضمن هذا المؤشر، إذ تصدرت قائمة الدول العربية تونس، ب 3.87 نقطة والمرتبة 49 على مستوى باقي الدول، ثم مصر ب 3.59 نقطة، لتأتي المغرب في المركز 78 ب 3.27 نقطة .<sup>20</sup> تأخر المغرب في هذا التصنيف كانت نتيجة، سوء البنى التحتية في تكنولوجيات الاعلام والاتصال وأيضا أسعار صناعة السفر والسياحة. يضاف إلى ذلك أن البنية التحتية فيما يخص السياحة البيئية والريفية، فالمغرب تعاني عجزا في التمويل. لهذا السبب حاولت استراتيجية رؤية 2020 الإرتكاز على تمويل المشاريع التالية:

9 مناطق سياحية وثقافية، 10 مدن سياحية، 9 موانئ بحرية.

ففي سنة 2015 تحسنت البنية التحتية للسياحة، حيث كان الترتيب في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي 64، النقل البحري والبري 69، البنية التحتية للخدمات السياحية

65. وهي بذلك تكون قد تجاوزت تونس الذي صنفت في المركز 76 في المؤشر ككل في حين كانت المغرب في المركز 68.

ب- تقرير تنافسية اقتصادات الدول العربية: ينشر التقرير صندوق النقد العربي بحيث يرصد نشاط الدول العربية في سبيل تحسين الاقتصاد ومناخ الاستثمار وبذلك باستخدام قدراتها الذاتية<sup>21</sup>. التقرير له مستويين من التحليل: مؤشر الاداء الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يضم الأول 4 مؤشرات رئيسية هي: القطاع النقدي والمصرفي، قطاع مالية الحكومة، القطاع الحقيقي، القطاع الخارجي. فيما يضم الثاني 3 مؤشرات رئيسية هي: بيئة الاعمال، البنية التحتية، المؤسسات والحوكمة الرشيدة. وبهدف ابراز مدى تقدم عمليات دعم التمويل في المغرب، سنستخدم للتحليل مؤشرات مختار من المؤشرات الفرعية الاتية: الحصول على الائتمان، حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، و جميع مؤشرات البنية التحتية. جدول رقم (03): ترتيب المغرب في مؤشري الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والحصول على الائتمان من قبل المستثمر

المؤشر	الائتمان للقطاع الخاص	الحصول على التمويل
المغرب	0.48-	0.319
الأحسن حسب المؤشر - السعودية	0.066-	0.935

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي، 2017.

وفي 2012 كانت حصة القطاع الخاص من الائتمان في المغرب %70.4، وهي نتيجة مقبولة بالمقارنة مع متوسط الدول العربية، حيث كانت القيمة المعيارية للمؤشر 0.23. وقد كانت القيم 0.5 في تونس و 0.07 في الجزائر. وبذلك تكون المغرب الأحسن أداء بين دول المغرب العربي العام 2012. في حين و لنفس العام كان مؤشر الحصول على التمويل للمستثمر 0.5، مقابل 0.37 كمتوسط للدول العربية.

أما في السنوات 2013 و 2014 كانت حصة تمويل القطاع الخاص من قبل البنوك هو %72.86 و %75.19، بتسجيل نمو بالنسبة لسنة 2013، في حين

تراجع في 2015 ليصل إلى 64.69% ، و هو ما وضع المغرب بمعدل سالب قدره -0.475 في الرتبة 11. أما الجدول الموالي يوضح وضعية البنى التحتية في المغرب :

جدول رقم (04): المغرب ضمن مؤشر البنية التحتية

الترتيب	مؤشر البنية التحتية	مصادر المياه المحسنة	الهاتف الخليوي (لكل 1000 نسمة )	النقل الجوي والشحن	حصة الفرد من استهلاك الكهرباء	الانفاق الحكومي الرأسمالي	المؤشر
17	-0.403	-0.336	0.058	-0.51	-0.809	-0.419	المغرب
1	1.229	0.451	1.501	-0.091	0.547	3.736	الأحسن أداء السعودية

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي، 2017.

المتصدرون للقائمة هم من الدول النفطية، أما المغرب فقد حسن من بنيته التحتية بالعموم، نظرا لمخططات تنمية السياحة في المغرب، حيث تم استثمار ما يقارب 50 مليون درهم، وتوفير رؤوس أموال معتبرة من قبل صناديق دعم التنمية الأجنبية لتهيئة البنية الأساسية للسياحة وأيضا للثقافة . غير أن معدل الانفاق يبقى متوسطا وغير متوازن، فالاستثمار في المناطق الريفية والصحراوية ضئيل مقارنة بباقي المناطق رغم حصول المغرب على مساعدات دولية لدعم هذا الجانب بالخصوص. أما فيما يخص حصة الفرد من استهلاك الكهرباء والنقل الجوي، فأداء المغرب يبقى بعيدا عن الدول الأحسن أداء كالامارات العربية المتحدة، وفي مجال النقل، وإذا ما قارنا المغرب مع الجارة تونس، فإن تونس تسبق المغرب من حيث النسب، فمثلا في 2012 كانت نسبة الطرق المعبدة في المغرب 0.58 في حين كانت في تونس 0.62. في حين يبدو ان مؤشرات الاستفاداة من المياه المحسنة لم تتغير كثيرا في السنوات 2012 إلى غاية 2015، وظلت النسبة تراوح 85% .



## الخاتمة:

يعتبر قطاع السياحة ركيزة أساسية في الإقتصاد المغربي، ومن أجل ذلك إستهدفت السياسات الحكومية دفع الاستثمار في كامل الأنشطة المرتبطة به، وذلك اعتمادا على مصدرين للتمويل: الاول قطاع المصارف المحلية، حيث عرضت على البنوك مساندة من قبل صندوق الضمان المركزي، واستقطاب مساهمات اجنبية في رؤوس الاموال، مقابل دعم استثمارات لرؤية 2020، وتخصيص تمويلات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. أما الثاني يتمثل في خلق صناديق متخصصة للاستثمار الفندقية والعقار من أجل تقليص عقبات الحصول على القروض، تمديد اجال القروض واستدراك الفترات الموسمية في النشاط. بالاضافة الى استهداف شرائح محددة من المستثمرين عن طريق صندوق دعم استثمارات المغتربين في الخارج. فمستوى التمويل من قبل مصادر التمويل المحلية رغم تعدد الياته و ادواته ، يبقى محدودا جدا في دعم القطاع السياحي والبنى التحتية، و مقابل ذلك نجد انجازات ضخمة مولتها جهات اجنبية عربية و دولية ، إما بالتعاون مع الحكومة او مؤسسات و شركات وطنية مغربية، حيث ان هذه الاستثمارات تضع المغرب المستفيد الاكبر من هذه التمويلات على مستوى الدول العربية غير النفطية .

مما أثر بشكل ايجابي على حجم الاستثمارات السياحية في المغرب ، إذ تنمو بمعدل جيد سنويا، محققة بذلك قدرة استيعاب لأكثر من عشرة ملايين سائح أجنبي، ويتوقع لهذا العرض مواجهة المزيد من الطلب في السنوات المقبلة. خاصة مع برامج الترويج و التسويق من جهة ، و تحسين مناخ الاعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع السياحي من جهة اخرى. فالتحسن في حجم العرض السياحي واكبه تحسن في وضعية البنى التحتية، لكن بدرجات أقل فاستفادة الافراد من الخدمات الأساسية ما زال دون متوسط الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر والسياحة وتنافسية الاقتصادات. لذلك ما تزال عقبات كثيرة تواجه تمويل الاستثمار السياحي في المغرب وتخص معدلات الفائدة، حجم القروض، فترة الحصول على التمويلات من قبل المشاريع الصغرى والمتوسطة. كما ان الاعتماد

على التمويلات الخارجية ينقلص في ظل تأثر الأخيرة بالأزمات الاقتصادية، التوجهات السياسية وأيضاً بالنزاعات في المنطقة العربية .

### النتائج :

- لا تعتمد المغرب على التمويل العام أو الحكومي للمشاريع السياحي بنسبة مرتفعة، رغم أنها تعتمد تخطيط الاستثمار في القطاع.

- لأهمية القطاع في الاقتصاد المغربي، تم تأسيس بنوك متخصصة في الاستثمار السياحي والعقار وبنوك متخصصة لدعم أنشطة محددة في السياحة كالفنادق واستثمارات المغتربين. ما اتاح تمويلا طويل الاجل لهذه الاستثمارات ذات الاحتياجات الكبيرة على المدى الطويل .

- تساهم مختلف البنوك في تمويل المشاريع السياحية، لارتفاع العائد المتوقع من هذه الاستثمارات، إذ اتسم الطلب السياحي بالنمو سنويا فاق 10 مليون سائح اجنبي.

- من المصادر الاخرى التي اعتمدها المغرب ، توقيع مئات الاتفاقيات، بين البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى المحلية والعربية والأجنبية، لخلق صناديق تعنى بدعم استثمارات القطاع السياحي والبنى التحتية اللازمة .

- سمحت مختلف صيغ التمويل، من مرافقة المشاريع السياحية، ما أدى الى تحسن طاقات الايواء والخدمات السياحية، كما تحسن ترتيب المغرب في مؤشرات تنافسية السفر والسياحة نسبيا.

### الهوامش والمراجع المعتمدة

1 صليحة عشي، الاداء والاثر الاقتصادي و الاجتماعي لتونس والمغرب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/1010، ص 04.

2 <http://www.arab-tourism.org//ar/node/105>,2015.

3 عبد المطلب محمود الخوام، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية، 2001 ص 5.

- 4 تقرير للشركة المغربية للهندسة السياحية، مارس 2015.
- 5 المخطط الأزرق واحد من المخططات التي اعتمدها استراتيجية رؤية 2020 والذي يهدف إلى تطوير السياحة الساحلية في المغرب لجذب أعلى تدفق ممكن من السياح الأجانب.
- 6 مصطفى سيد مكاي، الإستثمار السياحي في مصر والدول العربي - الأهمية والتحديات و رؤية التطوير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 193 2014، ص 82.
- 7 Mustapha amal ,Banque : pilier de l'investissement hôtelier , p 20.
- 8 Mustapha amal.op.cit.p 23.
- 9 الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات: <http://www.invest.gov.ma>
- 10 دعم التمويل في المملكة المغربية، عبر الموقع : <https://smit.gov.ma>
- 11 تقرير عن وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، 2018.
- 12 تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 126.
- 13 تقرير عن إبراز انجازات مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مؤسسة التمويل الدولية عن مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2013، ص 07.
- 14 هي شركة مرافق مقرها الإمارات العربية المتحدة، تنشط في شمال افريقيا والشرق الاوسط.
- 15 التقرير السنوي 2011، الشركة العربية للإستثمار، ص 22 على الموقع: <http://www.moit.gov.ye>
- 16 جاسم حسين، تقرير استثمارات صناديق السيادة الخليجية في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2011، ص 02.
- 17 اهم الشركات المستثمرة هي :

ACCOR ,Alain Crenn, Barcelo, Beach-comber, CMKD,  
ColonyCapital, DiarReal Estate, Emaar proprties ,  
Fadesa,Gulf finance House.

18 Classement Africa index 2018.

19 نشرة وزارة السياحة المغربية .

20 Secteur du tourisme –bilan d'étape et analyse prospective-,  
direction des études et des prévision financières , 2011 p 42.  
Sur le site : <https://www.finances.gov.ma>.

21 يضم المؤشر الدول العربية اضافة الى مجموعة من الدول الاجنبية بهدف  
المقارنة وهي: البرازيل، كوريا الجنوبية، الهند، تركيا، اسبانيا. ويستثني: سوريا،  
فلسطين، جيبوتي لعدم توفر بيانات كافية .